



جامعة ميدأوشن

كلية

قسم / تخصص

عنوان البحث

أثر التقنية المالية على السوق السعودي وتأثير شركات التقنية المالية (fintech) على الاقتصاد السعودي دراسة تطبيقية
على شركات التقنية المالية

إعداد الطالب/

عبدالعزیزولید الدحیم

242001264

إشراف/

د. الفیصل عبدالحمید محمد

د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

2.....	قائمة المحتويات:
3.....	مقدمة:
6.....	مشكلة الدراسة:
9.....	أهمية الدراسة:
13	اهداف الدراسة:
15	تساؤلات الدراسة:
16	فرضيات الدراسة:
18	الدراسات السابقة:
21	المنطلقات النظرية للدراسة:
23	المنهجية وطرق البحث:
26	أدوات الدراسة:
27	حدود الدارسة:
29	المراجع:

مقدمة:

لقد برزت التكنولوجيا المالية، أو fintech، كقوة تحويلية في المشهد المالي العالمي، حيث غيرت الطريقة التي يتعامل بها المستهلكون والشركات والحكومات مع الخدمات المالية. في السنوات الأخيرة، اكتسبت fintech شعبية هائلة في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى المملكة إلى تحقيق أهداف رؤيتها 2030، والتي تؤكد على التنوع الاقتصادي، والابتكار التكنولوجي، والشمول المالي. مع استكمال الأنظمة المصرفية التقليدية - وفي بعض الحالات، استبدالها - بالبدايل الرقمية، فإن fintech لديها القدرة على إعادة اختراع الخدمات المالية في المملكة. وباعتبارها دولة ذات اقتصاد رقمي سريع وسكان شباب متمرسين في مجال التكنولوجيا، تقدم المملكة العربية السعودية أرضية مثالية لنمو وتطوير fintech، مما ينتج عنه عواقب هائلة على اقتصادها وبيئتها المالية (Abdrabalnabi، 2021).

كان نمو التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية مدفوعاً بأسباب عديدة، بما في ذلك الدعم التشريعي، وارتفاع معدل انتشار الإنترنت، والحاجة المتزايدة إلى حلول مالية يمكن الوصول إليها. تاريخياً، تم تعريف الصناعة المالية في المملكة العربية السعودية، مثل العديد من مناطق العالم، بالخدمات المصرفية التقليدية، حيث كان الوصول إلى السلع والخدمات المالية مقيداً عادةً بالبنية التحتية المادية والمنظمات المركزية. ومع ذلك، أحدثت التكنولوجيا المالية ثورة في هذه البيئة من خلال تقديم حلول إبداعية تسد الفجوات في إمكانية الوصول، وتسريع المعاملات، وتعزيز راحة العملاء. على سبيل المثال، جعلت أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، وخدمات الإقراض الرقمي، والحلول القائمة على تقنية البلوك تشين المعاملات المالية أكثر سهولة في الوصول إليها، وكفاءة، وفعالية من حيث التكلفة. أدى الاستخدام المتزايد لهذه التقنيات إلى تغيير ملحوظ في الطريقة التي يتصل بها الأفراد بأموالهم، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى الحلول الرقمية عبر العديد من جوانب الإدارة المالية (Albarrak، 2021).

كان أحد المحركات الأساسية لتطور التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية هو التزام الحكومة بالإصلاح الاقتصادي كما ورد في رؤية 2030. تهدف هذه الاستراتيجية الطموحة إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط ووضع المملكة كقائد إقليمي في التكنولوجيا والابتكار. وفي ظل هذه الخلفية، وضعت الحكومة السعودية قواعد وبرامج تعزز بنشاط تطوير صناعة التكنولوجيا المالية. كانت مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية ضرورتين في تطوير بيئة تنظيمية

مواتية، مما يمنح شركات التكنولوجيا المالية الإطار والتوجيه المطلوبين لبدء وتوسيع عملياتها. لقد تم إطلاق مبادرات مثل مبادرة Fintech السعودية لتنمية نظام بيئي صحي للتكنولوجيا المالية، وتوفير الأدوات والمساعدة وفرص التواصل لرواد الأعمال وأصحاب المصلحة في مجال التكنولوجيا المالية. تسعى هذه المبادرات إلى تمكين دمج الحلول المالية الرقمية في النظام المالي الأكبر، وتمكين شركات التكنولوجيا المالية من المساهمة في المرونة والقدرة على الصمود الاقتصادي للمملكة (Hassanein، 2024).

إن تأثير التكنولوجيا المالية على الاقتصاد السعودي يتجاوز تداعياتها المالية المباشرة، حيث يؤثر على العديد من الصناعات ويخلق مزايا اقتصادية أوسع. من خلال توسيع الشمول المالي، تتمتع التكنولوجيا المالية بالقدرة على تزويد المجتمعات المحرومة بالقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية المهمة، وبالتالي المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تقليدياً، واجهت أجزاء من السكان، وخاصة أولئك الذين يعيشون في مواقع بعيدة أو ريفية، عقبات في تلقي الخدمات المالية. تملأ التكنولوجيا المالية هذه الفجوة من خلال تقديم منصات رقمية يمكن الوصول إليها تسمح للمستخدمين بإدارة حساباتهم، والتقدم بطلبات القروض، وإجراء المدفوعات، والاستثمار دون الحاجة إلى فروع البنوك المادية. يعزز هذا التحول نظاماً مالياً أكثر شمولاً، ويشجع الناس والشركات الصغيرة على المشاركة بشكل أكثر نشاطاً في الاقتصاد واتخاذ خيارات مالية تعزز نوعية حياتهم (Yassine، 2024).

وعلاوة على ذلك، أثبتت التكنولوجيا المالية أنها محفز للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، والتي تعد ضرورية لأجندة التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد في البلاد. وعادة ما تجد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عقبات عند البحث عن تمويل تقليدي بسبب المعايير الصارمة والنفقات الباهظة. وتوفر شركات التكنولوجيا المالية بدائل تمويلية بديلة، مثل الإقراض من نظير إلى نظير والتمويل الأصغر الرقمي، والتي تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الحصول على الائتمان بشكل أكثر ملاءمة وبتكلفة زهيدة. ويساعد هذا الوصول إلى التمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تنمية عملياتها والاستثمار في التكنولوجيا الجديدة والمساهمة في خلق فرص العمل، مما يحفز النشاط الاقتصادي في نهاية المطاف. ومن خلال تعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تساعد التكنولوجيا المالية على الفور في تنويع الاقتصاد السعودي وتعزيز مرونة بيئة الأعمال فيه (Nikkar، 2024).

إن أحد المكونات الرئيسية لتأثير التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية هو تطوير الثقافة المالية والابتكار. إن الحلول المالية الرقمية تركز بشكل أساسي على المستخدم، وغالبًا ما يتم إنشاؤها بواجهات سهلة الوصول وبديهية. ونتيجة لذلك، يتم تشجيع المستهلكين على المشاركة بشكل أكثر نشاطاً في صحتهم المالية، والحصول على رؤى حول الميزانية والادخار والاستثمار. تعمل هذه المشاركة المتزايدة على تطوير ثقافة الثقافة المالية، حيث يتم تعليم الأفراد بشكل أفضل وتمكينهم من اتخاذ خيارات مالية صحيحة. في سياق أوسع، يتوافق التركيز على تجربة المستخدم وإمكانية الوصول الرقمي مع الأهداف الأوسع للمملكة في تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تلعب الابتكار والتكنولوجيا أدواراً حيوية. مع استمرار شركات التكنولوجيا المالية في إطلاق المنتجات والخدمات المبتكرة، فإن السوق السعودية في وضع يسمح لها بأن تصبح رائدة إقليمية في الابتكار المالي، وجذب المواهب والاستثمار من داخل المنطقة وخارجها (Khan، 2023).

ومع ذلك، فإن الظهور السريع للتكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية ليس خالياً من العقبات. مع تفويض الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للمؤسسات المالية الراسخة، تواجه الهيئات التنظيمية قضية صعبة تتمثل في ضمان حماية المستهلك والاستقرار المالي والأمن السيبراني. إن الطبيعة الرقمية لحلول التكنولوجيا المالية تخلق مخاطر مميزة، مثل خروقات البيانات والاحتيال والهجمات الإلكترونية، والتي تتطلب ضمانات تنظيمية فعالة. كانت مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية استباقية في حل هذه الصعوبات من خلال بناء صناديق اختبار تنظيمية تمكن شركات التكنولوجيا المالية من اختبار أفكارها في بيئة منظمة. تسمح هذه الاستراتيجية للهيئات التنظيمية بمراقبة المخاطر الجديدة وتغيير القواعد بشكل مناسب، مما يضمن عدم تفويض تطوير التكنولوجيا المالية لأمن واستقرار النظام المالي. ومع ذلك، مع استمرار توسع التكنولوجيا المالية، سيكون التنسيق المستمر بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية وموردي التكنولوجيا أمراً بالغ الأهمية لإنشاء بيئة آمنة ومستدامة للتكنولوجيا المالية (Bajunaied، 2023).

وفي الختام، فقد تمكنت التكنولوجيا المالية من ترسيخ مكانتها كمكون مهم في المشهد الاقتصادي السعودي، حيث تقدم مجموعة متنوعة من المزايا التي تمتد من العملاء الأفراد إلى الاقتصاد الوطني. ومن خلال قدرتها على تعزيز الشمول المالي، ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الثقافة المالية، ودفع الابتكار، تتمتع التكنولوجيا المالية بالقدرة على أن تكون قوة ثورية في مسار المملكة العربية السعودية نحو التنوع الاقتصادي والتحديث. ومع ذلك، فإن الوفاء بهذا الوعد سوف

ينطوي على حل المشاكل التي تصاحب توسع التكنولوجيا المالية، بما في ذلك القضايا التنظيمية، وتهديدات الأمن السيبراني، والحاجة إلى تعليم السوق. ومن خلال تعزيز بيئة تعاونية حيث تعمل الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا معاً، يمكن للمملكة العربية السعودية أن تزرع نظاماً بيئياً قوياً للتكنولوجيا المالية لا يلبي احتياجات شعبها فحسب، بل يضع المملكة أيضاً في مكانة رائدة إقليمية في مجال التكنولوجيا المالية. ومن المتوقع أن يلعب الارتفاع المستمر للتكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية دوراً مهماً في تحديد مستقبل حيث تكون التكنولوجيا والابتكار والنمو الشامل في صميم النجاح الاقتصادي للبلاد.

مشكلة الدراسة:

إن الارتفاع السريع للتكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية يفرض إمكانات ثورية ومشاكل كبرى على البيئة الاقتصادية للبلاد. وفي حين توفر التكنولوجيا المالية شمولاً مالياً محسناً وكفاءة أفضل وتعزيزاً للتنوع الاقتصادي بما يتماشى مع رؤية 2030، فإن تأثيرها على القطاع المصرفي التقليدي والأطر التنظيمية والاستقرار الاقتصادي العام لا يزال صعباً. ويهدف هذا البحث إلى تقييم آثار التكنولوجيا المالية على السوق والاقتصاد السعودي، وتقييم ما إذا كانت التكنولوجيا المالية قادرة على الاندماج بشكل مستقر مع المؤسسات المالية الحالية. بالإضافة إلى ذلك، يحاول تحديد القيود الحرجة التي تعوق تطوير التكنولوجيا المالية، بما في ذلك الحدود التشريعية ومخاوف الأمن السيبراني وصعوبات قبول السوق.

1. التأثير على الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المالية:

تقوض الطبيعة التخريبية للتكنولوجيا المالية الخدمات المالية التقليدية من خلال تقديم خيارات أسرع وأكثر سهولة في الوصول وأقل تكلفة في كثير من الأحيان. ويتطلب هذا الاضطراب من البنوك التقليدية أن تتفاعل من خلال الاستثمار في التحول الرقمي للبقاء قادرة على المنافسة. وقد تعاني المؤسسات المالية التقليدية من هوامش ربح أقل مع تحول العملاء نحو منصات التكنولوجيا المالية للحصول على خدمات مثل المدفوعات عبر الهاتف المحمول والإقراض من نظير إلى نظير والمحافظة الرقمية. وقد يؤدي هذا التحول إلى توحيد الصناعة المصرفية، حيث تكافح البنوك الأصغر حجماً لمواكبة التحسينات

التكنولوجية. وبالتالي، فإن التأثير على الصناعة المصرفية متعدد الأبعاد، مما قد يؤدي إلى توسيع عروض الخدمة والمزيد من المنافسة (Kagan، 2024).

2. التحديات التنظيمية والامتثالية:

يتطلب الصعود السريع للتكنولوجيا المالية إطارًا تنظيميًا متطورًا لضمان الاستقرار المالي وحقوق المستهلك وخصوصية البيانات. تواجه السلطات التنظيمية مثل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) مشكلة الجمع بين الابتكار والامتثال الصارم لتجنب الاحتيال وسوء الإدارة المالية وانتهاكات البيانات. لقد أعطى إنشاء صناديق الاختبار التنظيمية في المملكة العربية السعودية لشركات التكنولوجيا المالية بيئة منظمة لاختبار التقنيات المبتكرة. ومع ذلك، لا يزال دمج شركات التكنولوجيا المالية مع قواعد الخدمات المصرفية الحالية يمثل مشكلة بسبب الطبيعة المعقدة للمعاملات الرقمية. وهذا يوفر مشكلة مزدوجة تتمثل في تحفيز الابتكار مع الاحتفاظ بالرقابة التنظيمية الصارمة للحفاظ على النظام المالي (Mahalle، 2021).

3. الأمن السيبراني وحماية البيانات:

تعتمد حلول التكنولوجيا المالية بشكل كبير على المنصات الرقمية، مما يجعلها عرضة لمخاوف الأمن السيبراني، بما في ذلك خروقات البيانات والقرصنة وسرقة الهوية. وبما أن شركات التكنولوجيا المالية تتعامل مع معلومات مالية حساسة، فإن تأمين خصوصية البيانات أمر مهم للحفاظ على ثقة العملاء وسمعة الصناعة. وتشكل نقاط ضعف الأمن السيبراني خطراً ليس فقط على الأفراد، ولكن أيضاً على النظام المالي الأكبر إذا تركت دون رادع. وتؤكد السلطات التنظيمية السعودية على قواعد حماية البيانات القوية، على الرغم من أن شركات التكنولوجيا المالية تحتاج إلى الاستثمار باستمرار في أساليب الأمن الحديثة. ويعد تحقيق التوازن بين الابتكار والبنية الأمنية القوية أمراً حيوياً، لأن أي تسوية قد تؤثر على كل من علامة الشركة والأمن المالي للعميل (Mijwil، 2024).

4. اعتماد السوق وثقة المستهلك:

على الرغم من الشعبية المتزايدة للتكنولوجيا المالية، لا تزال العديد من عناصر الجمهور السعودي تقاوم قبول الخدمات المالية الرقمية. وتزيد المخاوف بشأن الأمن الرقمي، والوعي غير الكافي بحلول التكنولوجيا المالية، والتفضيل للخدمات

المصرفية التقليدية من هذا التردد. ويعد بناء ثقة العملاء أمراً حيوياً، حيث تحتاج شركات التكنولوجيا المالية إلى وصف مزايا وجوانب الأمن الخاصة بمنتجاتها بشكل صحيح. وقد تساعد الجهود التعليمية والمنصات سهلة الاستخدام في التغلب على عقبات التبني هذه. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج شركات التكنولوجيا المالية إلى تلبية متطلبات مجموعات المستخدمين المتنوعة، حيث لن تتحقق الإمكانيات الكاملة للسوق إلا عندما يشعر العملاء بالأمان في تبني المنتجات المالية الرقمية (Singh، 2022).

5. الشمول المالي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل إحدى الفوائد المهمة للتكنولوجيا المالية في قدرتها على تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات يمكن الوصول إليها للأشخاص غير الممثلين. في المملكة العربية السعودية، يمكن للتكنولوجيا المالية سد الفجوة بين المستهلكين والشركات الصغيرة الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية. تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على وجه الخصوص، من بدائل التمويل الرقمي، مثل القروض الصغيرة والإقراض من نظير إلى نظير، والتي تمكنها من الوصول إلى رأس المال المطلوب مع بيروقراطية أقل. قد يعزز هذا الوصول الأكبر إلى التمويل من تطوير الشركة، ويولد فرص العمل، ويساهم في التنوع الاقتصادي. من خلال تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تساعد التكنولوجيا المالية في تعزيز اقتصاد أكثر شمولاً ومرونة، بما يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (Tok، 2022).

6. الابتكار والتقدم التكنولوجي:

تعد صناعة التكنولوجيا المالية المحرك الرئيسي للابتكار التكنولوجي، حيث تدمج الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين وتحليلات البيانات الضخمة في الخدمات المالية. وتسمح هذه التحسينات لشركات التكنولوجيا المالية ببناء خدمات مخصصة تعتمد على البيانات وتتكيف مع متطلبات العملاء المحددة. وفي المملكة العربية السعودية، قد يؤدي تبني مثل هذه التقنيات إلى وضع المملكة في مكانة رائدة إقليمية في مجال التكنولوجيا المالية، مما يجذب المستثمرين المحليين والأجانب. ويحدث هذا الاختراق التكنولوجي تأثيراً متموجاً، حيث يمكن المؤسسات المالية التقليدية من ترقية خدماتها وتنفيذ التحول الرقمي. ومن خلال تشجيع ثقافة الابتكار، تضيف التكنولوجيا المالية إلى هدف المملكة المتمثل في إنشاء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة في ظل رؤية 2030 (Li، 2024).

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية في دراسة التأثير المزعزع للاستقرار الذي تحدثه التكنولوجيا المالية (فينتك) على البيئة المالية والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. ومع رؤية المملكة 2030 كإطار توجيهي، تعتبر التكنولوجيا المالية أداة للتنوع الاقتصادي والشمول المالي والابتكار. من خلال تحليل الإمكانيات والمشكلات التي توفرها التكنولوجيا المالية، يقدم هذا التقرير رؤى لصناع السياسات والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية لتعزيز مساهمات التكنولوجيا المالية المفيدة مع حل القضايا التنظيمية والأمنية والتبني. ستساعد نتائج الدراسة في ربط تطوير التكنولوجيا المالية بالأهداف الاقتصادية الوطنية وتمكين النمو المستدام داخل النظام المالي النامي في المملكة العربية السعودية.

• الأهمية العلمية

1. المساهمة في المعرفة حول التأثير الاقتصادي للتكنولوجيا المالية:

يعزز هذا البحث الفهم الأكاديمي من خلال دراسة التأثير الاقتصادي للتكنولوجيا المالية على دولة سريعة التطور مثل المملكة العربية السعودية. وفي حين تم توثيق تأثير التكنولوجيا المالية على الاقتصادات الراسخة بشكل جيد، فإن دراستنا تقدم وجهة نظر مميزة من خلال التركيز على منطقة تشهد تحولاً اقتصادياً كبيراً. وتستكشف كيف تتوافق التكنولوجيا المالية مع أهداف التنوع الاقتصادي وتدعمها، وتقدم إطاراً أساسياً للبحث المستقبلي حول دور التكنولوجيا المالية في الدول النامية. ومن خلال فحص تأثيرات التكنولوجيا المالية في السياق السعودي، يضيف البحث إلى فهم أكبر لمزايا وحدود التكنولوجيا المالية المحتملة، مما يساعد الأكاديميين والاقتصاديين على فهم التأثير الاقتصادي العالمي للتكنولوجيا المالية (Al-Matari, 2023).

2. تقدم أدبيات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط:

هناك بحث محدود حول نمو التكنولوجيا المالية وتكاملها في الشرق الأوسط، وخاصة داخل المملكة العربية السعودية. تملأ هذه الورقة هذه الفجوة من خلال تقديم بيانات واقعية ورؤى حول كيفية تغيير التكنولوجيا المالية للنظام المصرفي في المملكة العربية السعودية. وتعمل هذه الدراسة كمرجع علمي للدراسات المستقبلية حول قطاع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط، وتغطي الصعوبات الإقليمية المتميزة مثل الأطر التنظيمية، وقبول السوق، والجوانب الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على استخدام التكنولوجيا المالية. ومن خلال تقديم رؤى خاصة بالمنطقة، تضيف هذه الدراسة إلى أدبيات التكنولوجيا المالية

العالمية، مما يسمح بإجراء مقارنات بين المناطق وزيادة الوعي بكيفية اختلاف إمكانات التكنولوجيا المالية عبر مختلف البيئات الاقتصادية والتنظيمية والثقافية.

3. إطار لتقييم التكنولوجيا المالية والشمول المالي:

أحد الإنجازات العلمية للدراسة هو توفير منهجية لتقييم تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي. وسيمكن هذا النموذج الأكاديميين المستقبليين من تقييم نجاح التكنولوجيا المالية في الوصول إلى المجتمعات غير الممثلة وتعزيز الشمول الاجتماعي والاقتصادي. ويشكل الشمول المالي تأكيدًا بالغ الأهمية في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وتقدم نتائج هذه الدراسة بيانات حول ما إذا كانت حلول التكنولوجيا المالية تلبّي هذه الأهداف. وتحدد المنهجية تدابير حاسمة لتقييم مدى نجاح منصات التكنولوجيا المالية في خدمة فئات المستخدمين المتنوعة، وخاصة في الدول النامية. تساهم هذه المساهمة في زيادة المعرفة العلمية حول حلول التكنولوجيا المالية الشاملة، وإنشاء إطار لقياس تطور الشمول المالي على مستوى العالم (Amnas، 2024).

4. نظرة ثاقبة على الآثار التنظيمية لنمو التكنولوجيا المالية:

من خلال تقييم القضايا التنظيمية وردود الفعل على تطور التكنولوجيا المالية، يوفر هذا البحث رؤى مهمة للأكاديميين والسياسيين حول التوازن بين الابتكار والأمن. تجلب التكنولوجيا المالية مشاكل تنظيمية جديدة، من أمن البيانات إلى الاستقرار المالي، وخاصة مع تطور الخدمات المالية الرقمية الجديدة. يوضح هذا التقرير كيف تتفاوض الهيئات التنظيمية في المملكة العربية السعودية على هذه المشاكل، ويقدم نموذجًا للدول الأخرى التي تواجه تحولات مماثلة. إن فهم الآثار التنظيمية وأفضل الممارسات يحفز الحوار الأكاديمي حول حوكمة التكنولوجيا المالية، مما يوفر منصة للابتكار التنظيمي الذي يوازن بين توسيع السوق وحماية المستهلك، وهو موضوع بالغ الأهمية للبحث في القانون المالي والاقتصاد (Zetzsche، 2017).

5. تقييم دور التكنولوجيا المالية في دعم رؤية 2030:

يقيم هذا البحث بشكل موضوعي كيف تتوافق التكنولوجيا المالية مع أهداف رؤية 2030، ولا سيما في التنوع الاقتصادي وخلق اقتصاد قائم على المعرفة. ومن خلال دراسة مساهمات التكنولوجيا المالية في تحقيق هذه الأهداف، يعمل البحث على

تعزيز المعرفة العلمية حول كيفية مساعدة التمويل الرقمي للأجندات الاقتصادية الوطنية في الدول النامية. وهذه الدراسة مفيدة للدراسات المستقبلية التي تستكشف دور التكنولوجيا في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم رؤى قائمة على الأدلة حول إمكانات التكنولوجيا المالية كأداة استراتيجية في السياسة الاقتصادية. وتضيف النتائج إلى الدراسة الأوسع لمبادرات التحول الرقمي، مما يوفر منصة لفحص دور التكنولوجيا المالية في تحقيق أهداف وطنية أخرى (Khard، 2024).

• الأهمية العملية

1. إرشادات لصناع السياسات بشأن تنظيم التكنولوجيا المالية:

تقدم نتائج الدراسة لصناع السياسات رؤى حاسمة حول تطوير أطر تنظيمية داعمة وأمنة للتكنولوجيا المالية. من خلال دراسة مشهد التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية، تكشف الورقة عن إجراءات تنظيمية ناجحة وفجوات كبيرة تحتاج إلى معالجة. وهذا يساعد السلطات على الجمع بين الابتكار والاستقرار المالي وسلامة المستهلك، مما يضمن التنمية المستدامة للتكنولوجيا المالية. تقدم النصائح العملية بشأن صناديق الاختبار التنظيمية وأمن البيانات والامتثال رؤى عملية يمكن تنفيذها بشكل فعال لتعزيز الحوكمة. من خلال هذه النصيحة، يمكن لصناع السياسات اتخاذ خيارات مستنيرة تشجع على تطوير التكنولوجيا المالية مع الحفاظ على سلامة القطاع المالي والتوافق مع المصالح الاقتصادية الوطنية (Zreik، 2024).

2. رؤى للمؤسسات المالية حول التكيف مع التكنولوجيا المالية:

تستفيد المؤسسات المالية التقليدية من معرفة كيف تعمل التكنولوجيا المالية على تحويل الصناعة المالية السعودية. يقدم هذا التقرير رؤى حول الديناميكيات التنافسية بين البنوك التقليدية ومؤسسات التكنولوجيا المالية، مما يشير إلى المجالات التي يكون فيها التعاون أو التكيف مهمًا. قد تستخدم المؤسسات المالية هذه البيانات للتأثير على مبادرات التحول الرقمي الخاصة بها، وضمان بقائها قادرة على المنافسة من خلال تنفيذ حلول التكنولوجيا المالية المناسبة. إن الرؤى العملية حول تطورات التكنولوجيا المالية، مثل الإقراض الرقمي والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، تمكن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من اتخاذ خيارات مدروسة حول تبني التكنولوجيا، وتطوير مصادر دخل جديدة وتعزيز تجارب العملاء في عالم مالي رقمي متزايد (Suprapti، 2024).

3. استراتيجيات لشركات التكنولوجيا المالية لتلبية احتياجات السوق:

يوفر هذا البحث لشركات التكنولوجيا المالية معلومات سوقية مهمة، مما يسمح لها بتعديل سلعها وخدماتها لتتناسب مع متطلبات العملاء السعوديين الخاصة. من خلال تحديد العوائق التي تحول دون التبني، مثل المخاوف بشأن الأمن أو عدم الإلمام بالحلول المالية الرقمية، قد تصمم شركات التكنولوجيا المالية جهود تسويقية وتعليمية مخصصة. كما يؤكد التقرير على آفاق شركات التكنولوجيا المالية للاستفادة من الشركات الصغيرة والمتوسطة والسكان المحرومين، ومساعدتهم على بناء حلول تزيد من الشمول المالي. تساعد النصائح العملية شركات التكنولوجيا المالية على بناء ثقة المستخدم وتوسيع قاعدة عملائها، وضمان التنمية المستدامة مع تلبية احتياجات السوق بنجاح والمساهمة في الشمول الاقتصادي (Selamat، 2021).

4. دعم مبادرات الشمول المالي:

تؤكد نتائج هذه الدراسة على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وتقديم رؤى عملية للمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية والمؤسسات المالية. من خلال تقييم إمكانات التكنولوجيا المالية للوصول إلى الأشخاص المهمشين، تحدد الدراسة تقنيات ناجحة لتحسين الوصول المالي من خلال الحلول الرقمية. قد تستفيد برامج الشمول المالي من هذه الرؤى لإنشاء تعاون مع شركات التكنولوجيا المالية، وتقديم الخدمات المالية للسكان الذين يفتقرون إلى الوصول إلى البنوك التقليدية. تتضمن المقترحات العملية تدابير لتعزيز الوصول الريفي إلى التمويل الرقمي وحل صعوبات محو الأمية الرقمية، وتمكين إنشاء بيئة مالية شاملة تسهل المشاركة الاقتصادية لجميع السعوديين (Salampasis، 2017).

5. المساهمات في التنوع الاقتصادي ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة:

إن إمكانات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة ودفع التنوع الاقتصادي أمر حيوي لطموحات المملكة العربية السعودية الاقتصادية. يقدم هذا التقرير رؤى عملية لأصحاب الشركات ورواد الأعمال وصناع السياسات حول كيفية تحسين حلول التكنولوجيا المالية للوصول إلى المال، وتعزيز تطوير الأعمال، وإزالة العقبات المالية. يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من إمكانات التمويل الرقمي التي تم تسليط الضوء عليها في هذا البحث لتنمية عملياتها، والمساهمة في خلق فرص العمل والمرونة الاقتصادية. ومن خلال دعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، تساهم نتائج الدراسة في تعزيز اقتصاد أكثر تنوعاً، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030 وإنشاء سبل واقعية للشركات للمشاركة في التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (Alfi، 2024).

اهداف الدراسة:

• الهدف الرئيسي:

الغرض الرئيسي من هذا البحث هو دراسة تأثير التكنولوجيا المالية (fintech) على الصناعة المالية في المملكة العربية السعودية والتنمية الاقتصادية العامة. ويشمل ذلك تحليل دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي، وتعزيز التنوع الاقتصادي، ودعم أهداف رؤية 2030. يحاول البحث إعطاء معرفة كاملة بمزايا ومشاكل التكنولوجيا المالية في السياق السعودي، وتقييم تأثيرها على الخدمات المالية التقليدية، والأطر التنظيمية، وسلوك المستهلك. من خلال التحقيق في هذه الخصائص، تحاول الدراسة تسليط الضوء على المعايير الحاسمة للتنمية المستدامة للتكنولوجيا المالية وتقديم اقتراحات قائمة على الأدلة لتحسين مساهمات التكنولوجيا المالية في التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

• الأهداف الفرعية

1. تقييم تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي:

يهدف هذا إلى دراسة كيف تساعد منصات التكنولوجيا المالية في الشمول المالي في المملكة العربية السعودية من خلال تقديم خدمات مالية يمكن الوصول إليها للأشخاص غير المصرفيين أو المحرومين. ويستلزم ذلك دراسة كيف تتغلب حلول التمويل الرقمي مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإقراض من نظير إلى نظير والمحافظ الرقمية على الفجوات في الوصول المالي عبر التركيبة السكانية. يقيم البحث ما إذا كانت منصات التكنولوجيا المالية تعمل بشكل فعال على تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية في المجتمعات الريفية والمنخفضة الدخل، مما يكمل هدف رؤية 2030 المتمثل في تشجيع التنمية الاقتصادية العادلة. من خلال دراسة هذه النتائج، يعتزم المشروع إيجاد مبادرات ناجحة للتكنولوجيا المالية لتحسين الشمول المالي وتمكين الأشخاص المستبعدين سابقًا من النظام المالي.

2. تقييم دور التكنولوجيا المالية في دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة والتنوع الاقتصادي:

يركز هذا الهدف الفرعي على دراسة دور التكنولوجيا المالية في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو عنصر مهم في أهداف التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. يقيم التقرير كيف تعالج ابتكارات التكنولوجيا المالية - مثل

القروض الرقمية، والتعهد الجماعي، وحلول الدفع - العقوبات المالية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يحقق في مساهمات التكنولوجيا المالية في بناء اقتصاد أكثر قوة وتنوعاً من خلال السماح بالوصول إلى التمويل وتطوير الشركة. تؤكد هذه المراجعة على إمكانات التكنولوجيا المالية في مساعدة أهداف رؤية 2030 من خلال مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الازدهار وتوليد فرص العمل وتقليل الاعتماد على دخل النفط، وبالتالي دعم بيئة اقتصادية ديناميكية ومتنوعة في المملكة العربية السعودية.

3. تحليل التحديات التنظيمية والامتثالية التي تواجه التكنولوجيا المالية:

يهدف هذا الهدف إلى دراسة القيود التنظيمية التي تواجهها شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية، واستكشاف التوازن بين الابتكار والامتثال. ويستلزم ذلك البحث في كيفية إدارة المنظمات التنظيمية مثل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) للتطور السريع للتكنولوجيا المالية مع ضمان الاستقرار المالي والأمن وسلامة المستهلك. ويبحث البحث في فعالية الجهود التنظيمية، مثل البيئة التنظيمية التجريبية، في تعزيز ابتكار التكنولوجيا المالية. ومن خلال تحديد الثغرات التنظيمية المحتملة وتحديات الامتثال، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم اقتراحات لإطار تنظيمي داعم يمكن التكنولوجيا المالية من التطور مع حماية سلامة واستقرار الصناعة المالية السعودية.

4. دراسة تأثير التكنولوجيا المالية على المؤسسات المالية التقليدية:

يهدف هذا الهدف الفرعي إلى تحليل كيفية تحويل ابتكار التكنولوجيا المالية للمؤسسات المالية التقليدية في المملكة العربية السعودية. يحلل البحث ما إذا كان الوجود التنافسي للتكنولوجيا المالية يدفع البنوك إلى تنفيذ مبادرات التحول الرقمي، وتعزيز الكفاءة وتجربة العملاء. كما يبحث في إمكانية الشراكة بين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك التقليدية لتقديم خدمات مالية جديدة، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يقيم كيف تؤثر التكنولوجيا المالية على هوامش ربح البنوك، وطرق تقديم الخدمة، وتقنيات اكتساب العملاء. من خلال دراسة تأثير التكنولوجيا المالية على الخدمات المصرفية التقليدية، يقدم هذا الغرض رؤى حول التفاعل المتزايد بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية.

5. دراسة تبني المستهلك والثقة في خدمات التكنولوجيا المالية:

يركز هذا الغرض على تحليل سلوك العملاء وثقتهم بخدمات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية. ويستكشف القضايا التي تؤثر على تبني التكنولوجيا المالية، بما في ذلك المخاوف بشأن خصوصية البيانات والأمن السيبراني وعدم الإلمام بحلول الخدمات المصرفية الرقمية. من خلال تقييم مستويات ثقة العملاء ورضاهم، يهدف البحث إلى الكشف عن المحركات والعقبات الرئيسية التي تحول دون تبني التكنولوجيا المالية بين المستهلكين السعوديين. بالإضافة إلى ذلك، يدرس البحث نجاح تكتيكات شركات التكنولوجيا المالية في خلق ثقة المستهلك وزيادة الثقافة الرقمية. ستساعد نتائج هذا الهدف شركات التكنولوجيا المالية على تحسين تكتيكات تفاعل المستخدم وحل مخاوف العملاء وتعزيز معدلات التبني لدعم نجاح التكنولوجيا المالية على المدى الطويل في المملكة العربية السعودية.

تساؤلات الدراسة:

• السؤال الرئيسي:

ما هو تأثير التكنولوجيا المالية على الصناعة المالية السعودية والاقتصاد الأوسع؟

• الأسئلة الفرعية:

1. ما هو الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي في المملكة العربية السعودية؟
2. ما هو تأثير التكنولوجيا المالية على نمو وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية؟
3. ما هي العقبات التنظيمية التي تواجهها شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية؟
4. ما هو تأثير التكنولوجيا المالية على عمليات واستراتيجية المؤسسات المالية التقليدية في المملكة العربية السعودية؟
5. ما هي المتغيرات التي تؤثر على إقبال العملاء وثقتهم في خدمات التكنولوجيا المالية داخل السوق السعودية؟

فرضيات الدراسة:

• الفرضية الرئيسية:

إن التكنولوجيا المالية (fintech) لها تأثير مفيد وجوهري على الصناعة المالية والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. تفترض هذه الفرضية أن حلول التكنولوجيا المالية تزيد من الشمول الاقتصادي، وتساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزز كفاءة القطاع المالي بشكل عام، بما يتزامن مع أهداف رؤية 2030. وتقتصر أن تبني التكنولوجيا المالية سيؤدي إلى مكاسب كبيرة عبر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك إمكانية الوصول المالي والتنوع الاقتصادي وراحة المستهلك. سيتم التحقيق في هذه الفرضية من خلال تقييم التأثيرات الملحوظة للتكنولوجيا المالية على العديد من الجوانب الاقتصادية والمالية، والتحقيق في المزايا والمخاطر المحتملة التي توفرها التكنولوجيا المالية للاقتصاد المتوسع في المملكة العربية السعودية.

• الفرضيات الفرعية

1. فرضية الشمول المالي:

تعزز خدمات التكنولوجيا المالية الشمول المالي بشكل كبير في المملكة العربية السعودية من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية للأشخاص غير المتعاملين مع البنوك أو المحرومين. تقترح هذه الفرضية أن الخدمات المالية الرقمية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية، توفر إمكانية وصول مالية أكبر عبر مناطق ومجموعات سكانية متنوعة، مما يكمل أهداف الشمول في رؤية 2030. وهذا يعني أن شركات التكنولوجيا المالية يمكنها حل العقبات المالية في المجتمعات الريفية ومنخفضة الدخل، وتقديم حلول مصرفية سهلة الوصول وغير مكلفة. سيساعد اختبار هذه الفرضية في تقييم الدرجة التي تعزز بها التكنولوجيا المالية الشمول المالي وتحليل فعالية منصات التكنولوجيا المالية في الوصول إلى المناطق المحرومة في المملكة العربية السعودية.

2. فرضية نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تفيد تقنيات التكنولوجيا المالية بشكل إيجابي في تطوير واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية. تقترح هذه الفرضية أن تقنيات التكنولوجيا المالية، مثل الإقراض الرقمي، والتعهد الجماعي، ومنصات الدفع، تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التغلب على القيود المالية، وبالتالي تعزيز تطوير الشركة والتنوع الاقتصادي. وهذا يعني أن التكنولوجيا المالية تساعد على تعزيز مرونة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تقديم خيارات تمويل سهلة الوصول ومرنة. من خلال تقييم هذه الفرضية، يحاول البحث فحص دور التكنولوجيا المالية في تعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقياس الدرجة التي تساعد بها المنتجات المالية الرقمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوصول إلى التمويل، وتحسين إدارة التدفق النقدي، وتعزيز الأداء التشغيلي العام.

3. التحديات التنظيمية الفرضية:

تؤثر الصعوبات التنظيمية بشكل كبير على تطوير ونطاق تشغيل شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية. تفترض هذه الفرضية أن معايير الامتثال وقواعد حماية البيانات وقوانين حماية المستهلك لها تأثير كبير في خلق بيئة التكنولوجيا المالية. كما توضح أن الأطر التنظيمية تحد من قدرة التكنولوجيا المالية على الابتكار والتطوير، مما يتطلب التوازن بين التشريعات الداعمة والمراقبة الشديدة. من خلال تقييم هذه الفرضية، سيحلل البحث كيف تؤثر القيود التنظيمية على تطوير التكنولوجيا المالية ونجاح الجهود مثل الصناديق التنظيمية. ستقدم النتائج رؤى حول السياسات التنظيمية التي تمكن قطاع التكنولوجيا المالية الآمن والمحمي والملائم للابتكار في المملكة العربية السعودية.

4. فرضية المؤسسات المالية التقليدية:

تؤثر ابتكارات التكنولوجيا المالية بشكل كبير على المؤسسات المالية التقليدية في المملكة العربية السعودية، مما يجبرها على تبني التكنولوجيا والتكتيكات الجديدة. تقترح هذه الفرضية أن وجود التكنولوجيا المالية يحفز البنوك والمؤسسات المالية على توسيع عروضها الرقمية، وتعزيز القدرة التنافسية في تجربة العملاء والكفاءة التشغيلية. وهذا يعني أن تعاونات التكنولوجيا المالية أو تعديلاتها من شأنها أن تؤثر على ربحية البنوك وتقديم الخدمات، مما يدفع المؤسسات التقليدية إلى التحول الرقمي. سيؤكد اختبار هذه الفرضية على درجة تأثير التكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية، والتحقيق فيما إذا كانت المؤسسات المالية التقليدية تتكيف لتلبية توقعات العملاء الجدد والبقاء قادرة على المنافسة في سوق مالية مدفوعة بالتكنولوجيا المالية.

5. فرضية ثقة المستهلك والتبني:

تحدد ثقة المستهلك ووعيه بشكل كبير معدل تبني خدمات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية. وتشير هذه النظرية إلى أن القضايا التي تشمل خصوصية البيانات، والمخاوف الأمنية، والمعرفة الرقمية تؤثر على كيفية إدراك العملاء للحلول المالية ومشاركتهم فيها. كما تشير إلى أن التواصل الفعال، وتدابير الأمن السيبراني، وثقافة المستهلك تؤثر بشكل كبير على مستويات تبني التكنولوجيا المالية. ومن خلال تقييم هذه الفرضية، سيحلل البحث العلاقة بين ثقة المستهلك واستخدام خدمات التكنولوجيا المالية، مما يوفر رؤى حول كيفية تطوير شركات التكنولوجيا المالية للثقة ودفع المزيد من القبول عبر مجموعات المستخدمين المتنوعة. وستساعد النتائج شركات التكنولوجيا المالية على تحديد وحل مشكلات العملاء لتعزيز اختراق السوق.

الدراسات السابقة:

لقد أدى نمو صناعة التكنولوجيا المالية في فترة الثورة الصناعية الرابعة إلى تحويل المعاملات المالية في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك إندونيسيا. تعتبر الشرعية مهمة جدًا في معالجة مجموعة متنوعة من القضايا التي تنشأ. الغرض من هذه الدراسة هو تحديد مدى إلحاح تطوير قوانين التكنولوجيا المالية كوسيلة لإضفاء الشرعية على معاملات التكنولوجيا المالية في إندونيسيا. تستخدم هذه الدراسة أسلوب البحث القانوني الكمي. تستند النتائج إلى الحاجة الملحة لإضفاء الشرعية على معاملات التكنولوجيا المالية في إندونيسيا، وخاصة تلك التي تقوم بها شركات التكنولوجيا المالية غير القانونية. ويرجع هذا إلى حقيقة أن اللوائح الحالية المتعلقة بمعاملات التكنولوجيا المالية لم يتم تنفيذها بالكامل. ونتيجة لذلك، يجب معالجة القضايا المتعلقة بكفاءة معاملات التكنولوجيا المالية. الهدف من هذه المبادرة هو أن تقوم الحكومة على الفور بإنشاء لوائح تتعلق بالتكنولوجيا المالية حتى يتمكن كل من يشارك في معاملات التكنولوجيا المالية من الحصول على تجربة آمنة ومأمونة (Pembentukan، 2020).

تناول دراسة (Eko، 2024) استراتيجيات التسويق الأخضر وفعالية التسويق بين شركات التكنولوجيا المالية النيجيرية. وبحث على وجه التحديد كيف أثرت الخدمات المالية الخضراء والتسويق الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية على نجاح تسويق شركات التكنولوجيا المالية. واستخدمت الدراسة نهجًا بحثيًا مسحيًا مقطعيًا. وتم جمع البيانات الأولية من 318 مستهلكًا لخدمات التكنولوجيا المالية في كالابار باستخدام استبيان موحد. وتم تحليل البيانات وتفسيرها باستخدام الإحصاءات الوصفية، وتم تقييم فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد. وأظهرت نتائج الدراسة أن الخدمات المالية الخضراء والتسويق الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية كان لها جميعًا تأثير إيجابي قوي على الأداء التسويقي لشركات التكنولوجيا المالية النيجيرية. وبناءً على هذه النتائج، أوصينا شركات التكنولوجيا المالية بإعطاء الأولوية للممارسات المستدامة من خلال تقديم الخدمات المالية الخضراء باستمرار، وتشجيع المعاملات الورقية، ودمج الأدوات الرقمية في التسويق، وإدخال حلول الخدمات المصرفية الإلكترونية للحد من التأثير البيئي وتشجيع التحول بعيدًا عن الخدمات المصرفية التقليدية. وهذا أمر بالغ الأهمية لأن تبني الممارسات المستدامة والمبادرات الصديقة للبيئة يمكن أن يحسن أداء التسويق لشركات التكنولوجيا المالية في نيجيريا من خلال جذب المستهلكين المهتمين بالبيئة، وتنمية صورة إيجابية للعلامة التجارية، والتوافق مع الاتجاه العالمي المتنامي نحو التمويل الأخضر. واستنادًا إلى قيود هذه الدراسة، نوصي بإجراء المزيد من الأبحاث في مجالات أخرى من الاقتصاد النيجيري لتوضيح إمكانات التسويق الأخضر لتحسين أداء التسويق في العصر الحديث.

يتناول دراسة (Bobryshev، 2023) دور وتأثير التكنولوجيا المالية (FinTech) على الأهداف الاستراتيجية للاقتصاد الوطني. ويركز على المزايا التي تجلبها FinTech إلى السوق المالية اليوم، مثل تحفيز النمو الاقتصادي، وديمقراطية الخدمات المالية، والابتكار، والتقدم التكنولوجي. ومع ذلك، على الرغم من أن FinTech لديها إمكانات هائلة، إلا أنها تشكل أيضًا عددًا من التهديدات للاستقرار المالي والتي تتطلب نهجًا تنظيميًا حذرًا. ويؤكد المقال على ضرورة التعاون بين المؤسسات المالية التقليدية، وشركات FinTech الناشئة، والهيئات التنظيمية لضمان استقرار النظام المالي ومصداقيته. كما يتم استكشاف المشاكل التنظيمية المحتملة المرتبطة بالنمو السريع لهذا المجال. ويركز بشكل خاص على المخاطر المرتبطة بالمنصات المالية غير المنظمة، فضلاً عن إمكانية تعزيز النظام المالي من خلال التعاون والحلول الجديدة. كما تتم مناقشة مشاكل الأمن السيبراني، وخاصة في سياق حماية بيانات المستخدم والوقاية من الجرائم الإلكترونية. وتؤكد نتائج المقال على الحاجة إلى دمج FinTech في النظام المالي التقليدي بطريقة متناغمة مع حماية مصالح المستهلكين والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الوطني. يركز

البحث في المقام الأول على تأثير التكنولوجيا المالية على القطاع المالي التقليدي، فضلاً عن الإمكانيات والصعوبات التي يفرضها هذا العمل. ويوازن المؤلف بين المزايا، مثل توفير التكاليف، وتوافر الخدمات، والابتكار، والمخاوف المحتملة، ولا سيما فيما يتعلق بالتنظيم، وأمن البيانات، واستقرار السوق. ويؤكد على ضرورة التعاون الدولي والتعليم والتدريب لمحترفي التكنولوجيا المالية. ويقدم توصيات حول كيفية نشر التكنولوجيا المالية وتوظيفها بشكل فعال لتعزيز النمو الاقتصادي الوطني المطرد في بيئة معولة. ويتعمق البحث في التفاعلات بين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية القائمة. وقد يكون هذا الارتباط بمثابة قوة دافعة للابتكار ومصدر للصراع التنظيمي والتنافسي. ويتمثل أحد المكونات الرئيسية الأخرى في دور التكنولوجيا المالية في منح الفقراء القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، وهو ما قد يساعد في تقليل التفاوت المالي وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

هدفت دراسة (المسعودي، 2022) إلى معرفة أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على القوائم المالية للشركات السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول) وتحديداً الشركة السعودية للأمنية للصحة وشركة سابكو من عام 2016 إلى عام 2018، حيث تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الشركات المساهمة السعودية في عام 2017. ولتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى الغايات المرجوة وتغطية جوانب البحث بشكل كامل، تم استخدام المنهج الوصفي لسرد الحقائق المتعلقة بالقوائم المالية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باستخدام المصادر العلمية المتعلقة بالمعلومات المحاسبية واستخدام النسب المالية وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومؤشر تطبيق المعايير، وذلك باستخدام برامج (SPSS و EXCEL) من خلال معاملات الارتباط والنسبة المئوية وقد أظهرت النتائج أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كان لها تأثير على القوائم المالية لكلا المؤسستين وهذا ما أظهرته النسب المالية ومعامل الارتباط ومعامل الانحدار. ومن حيث المقاييس المالية، نجد أن الشركة السعودية للأمنية حققت معدلات أعلى من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والأرباح لكل سهم خلال السنوات الثلاث الماضية مقارنة بشركة سابكو. وأشار البحث إلى أن الشركات السعودية المسجلة في سوق الأسهم السعودية (تداول) تتبع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهو ما يؤثر إيجاباً على البيانات المالية للشركتين المدروستين.

تهدف دراسة (Alshater، 2020) إلى تتبع التطورات في التكنولوجيا المالية وكيف تؤثر على احتياجات الإعداد التعليمي والمهني في الأعمال المالية الإسلامية. تستخدم الدراسة أسلوبًا تحليليًا وصفيًا لتسليط الضوء على التغييرات التي طرأت على نماذج أعمال المؤسسات المالية وطرق تنفيذ المهام، وكذلك ارتباطها بقطاعي التعليم والتدريب. ومن بين النتائج: أن هناك زيادة ملحوظة في حصة السوق لشركات التكنولوجيا المالية على حساب نظيراتها التقليدية؛ مواكبة التقنيات الحديثة من قبل الشركات المالية تهدف في المقام الأول إلى البقاء والمنافسة؛ وسيتم استبدال معظم الأعمال الروتينية في القطاع المالي بالميكنة - الأتمتة. علاوة على ذلك، فإن إدخال نماذج أعمال وأساليب وسلع وخدمات جديدة في القطاع المالي يتطلب استخدام المعرفة والمهارات والأدوات الجديدة والمتنوعة من قبل القوى العاملة. ومن مقترحات الباحثين لحل مشكلة تأخر تلبية متطلبات العمل: ضرورة إيجاد برامج أكاديمية وتدريبية في مجال التكنولوجيا المالية، وأهمية تحديث المناهج الدراسية من خلال دمج المزيد من المعارف والمهارات الفنية المالية فيها، وأهمية إيلاء الباحثين المزيد من الاهتمام لهذا المجال للتعرف على الطرق التي يمكن من خلالها للقطاع المالي الإسلامي الاستفادة من التقنيات الحديثة في التعليم المالي الإسلامي، وتطبيقات التقنية المالية، والتطورات التكنولوجية المالية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند الأسس النظرية لهذا العمل إلى فهم كيفية ارتباط التكنولوجيا المالية (fintech) بالنظريات الاقتصادية والمالية لإحداث ثورة في الاقتصاد السعودي. باستخدام أفكار الشمول المالي، ونشر الابتكار، والنمو الاقتصادي، والامتثال التنظيمي، يبحث البحث في كيفية تعزيز التكنولوجيا المالية لإمكانية الوصول المالي، وتشجيع تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتهديد الخدمات المصرفية التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يدرس أنماط تبني التكنولوجيا المالية والثقة باستخدام نظرية سلوك المستهلك. توفر وجهات النظر النظرية هذه إطارًا لتحليل مساهمات التكنولوجيا المالية في التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والتوافق مع رؤية 2030، بالإضافة إلى رؤى حول كيفية إعادة تشكيل التكنولوجيا المالية للأنظمة المالية والبنية الاقتصادية.

1. نظرية الشمول المالي:

تؤكد نظرية الشمول المالي على الحاجة إلى ضمان الوصول المالي العادل لجميع الناس، وخاصة غير المتعاملين مع البنوك والمحرومين. هذه الفرضية مهمة للبحث لأن التكنولوجيا المالية تعتبر محركًا حاسمًا للشمول المالي في المملكة العربية السعودية، حيث توفر الوصول إلى الخدمات المالية عبر المنصات الرقمية. تشير نظرية الشمول المالي إلى أن التكنولوجيا المالية قد تقلل من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير بدائل غير مكلفة وبسيطة للأفراد الذين تم استبعادهم تاريخيًا من النظام المالي، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإقراض من نظير إلى نظير. يساعد هذا الأساس في فحص قدرة التكنولوجيا المالية على سد الفجوات المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية العادلة في المجتمع السعودي (Kandpal، 2024).

2. نظرية انتشار الابتكار:

تصف نظرية انتشار الابتكار كيف تنتقل الأفكار أو التكنولوجيا أو السلع الجديدة عبر المجتمع، مع التركيز على معدلات التبني والمتغيرات المساهمة. تتعلق هذه الفكرة بالتكنولوجيا المالية، أي تبني الحلول المالية الرقمية من قبل الأشخاص والمؤسسات السعودية. يتأثر التبني بعوامل مثل المزايا المتصورة والتوافق والتعقيد والثقة، فضلاً عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمعرفة الرقمية. باستخدام نظرية انتشار الابتكار، قد يبحث هذا البحث في سبب ومدى سرعة اكتساب خدمات التكنولوجيا المالية للزخم في مجموعات مختلفة من المجتمع السعودي، وكشف العوامل التي تسهل وتعيق تبني التكنولوجيا المالية في السوق السعودية (Halton، 2023).

3. نظرية النمو الاقتصادي:

توضح نظرية النمو الاقتصادي، وخاصة نموذج النمو الداخلي، كيف تساهم التحسينات التقنية في النمو الاقتصادي الطويل الأجل. يُنظر إلى التكنولوجيا المالية باعتبارها محركًا للتنمية الاقتصادية لأنها تشجع الابتكار وتزيد الإنتاجية وتحسن كفاءة القطاع المالي. هذه الفرضية بالغة الأهمية للبحث لأنها توضح كيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساعد في التنوع الاقتصادي وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل، وكلها تتوافق مع أهداف رؤية 2030. من خلال التحقيق في دور التكنولوجيا المالية في التنمية الاقتصادية، يقيم هذا البحث التأثير الأوسع للتمويل الرقمي على الأداء الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، مع تسليط الضوء على كيف يساعد الابتكار التكنولوجي في التمويل في الاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل (Liberto، 2023).

4. نظرية الامتثال التنظيمي:

تفحص نظرية الامتثال التنظيمي كيف تتوافق الشركات مع المتطلبات القانونية والتنظيمية من أجل تقليل المخاطر والحفاظ على الاستقرار. في سياق التكنولوجيا المالية، تبحث هذه النظرية في كيفية تعامل شركات التكنولوجيا المالية مع الامتثال في البيئة التنظيمية السعودية، مع التركيز على حماية المستهلك وخصوصية البيانات. تعتبر نظرية الامتثال التنظيمي مهمة لأنها تقدم نظرة ثاقبة حول القضايا التي تواجهها شركات التكنولوجيا المالية عند الجمع بين الابتكار والمتطلبات القانونية. يساعد فهم هذه النظرية في استكشاف الدراسة للهيكل التنظيمي في المملكة العربية السعودية وكيف يؤثر على تطوير التكنولوجيا المالية، مع التركيز على التوازن بين السماح بالابتكار في التكنولوجيا المالية مع ضمان الاستقرار المالي وسلامة المستهلك (Jain, 2024).

5. نظرية سلوك المستهلك:

تبحث نظرية سلوك المستهلك في العناصر التي تحرك قرارات العملاء ومواقفهم وثقتهم، والتي تعد بالغة الأهمية لقبول التكنولوجيا المالية. تحلل هذه النظرية كيف ينظر العملاء السعوديون إلى خدمات التكنولوجيا المالية، مع مراعاة المخاوف الأمنية والسهولة والمحو الأمية الرقمية والقيمة المتصورة. تفترض الفرضية أن ثقة العملاء وإطلاعهم على التكنولوجيا تؤثر على استعدادهم لقبول الحلول المالية المبتكرة. باستخدام نظرية سلوك المستهلك، يهدف هذا البحث إلى استكشاف كيف يمكن لشركات التكنولوجيا المالية معالجة مخاوف المستخدم، وتطوير الثقة، وتحفيز التبني، وتوفير رؤى حول كيفية تأثير نفسية المستهلك على نجاح واستدامة خدمات التكنولوجيا المالية في السوق السعودية (Saputra, 2023).

المنهجية وطرق البحث:

تستخدم هذه الدراسة نهجًا مختلطًا للطرق، مع التركيز الأساسي على البحث الكمي لفحص تأثير التكنولوجيا المالية على السوق والاقتصاد السعودي. سيتم إنشاء استبيان منهجي وتوزيعه لجمع المعلومات من أصحاب المصلحة مثل شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية والمستهلكين. لتوليد رؤى مفيدة، سيتم تحليل البيانات الكمية إحصائيًا. علاوة

على ذلك، سيتم استخدام نمذجة البيانات لتوضيح الارتباطات بين المتغيرات، في حين سيتضمن التحليل الناجح تقييم النتائج في ضوء النظريات الحالية. أخيرًا، سيتم استخدام التحليل المتعدد المتغيرات للتحقيق في العلاقات المعقدة بين العديد من المتغيرات التي تدفع إلى تبني التكنولوجيا المالية وتأثيرها.

1. الاستبيانات:

للحصول على بيانات كمية من مختلف اللاعبين في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية، سيستخدم البحث في المقام الأول استبيانات منظمة. يهدف الاستبيان إلى جمع البيانات حول التركيبة السكانية للمشاركين، وتجاربهم مع خدمات التكنولوجيا المالية، وآراء الشمول المالي، والثقة في الحلول المالية الرقمية. لتحديد الردود وتمكين التحليل الإحصائي، سيتم تصميم الأسئلة باستخدام مقياس ليكرت. سيتم تسليم الاستطلاعات عبر منصات إلكترونية وتواصل مستهدف لضمان عينة متنوعة من مختلف التركيبة السكانية، بما في ذلك مستخدمي التكنولوجيا المالية، وعملاء البنوك التقليدية، وخبراء الصناعة. توفر هذه التقنية رؤية كاملة حول بيئة التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية.

2. تحليل البيانات الكمية:

سيتضمن تحليل البيانات الكمية استخدام أدوات إحصائية لفهم المعلومات التي تم جمعها من الاستطلاعات. سيبدأ هذا الإجراء بإحصائيات وصفية تصف خصائص العينة وتوزيعات الاستجابة. سيتم استخدام الإحصائيات الاستدلالية، مثل تحليل الارتباط والانحدار، للتحقيق في الارتباطات بين المتغيرات بما في ذلك تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي وثقة المستهلك. سيتم تسهيل هذه الدراسات من خلال برامج الكمبيوتر مثل SPSS أو R، والتي ستسمح باكتشاف الأنماط والاتجاهات في البيانات. ستقدم النتائج أدلة تجريبية لدعم أو نفي نظريات الدراسة، بالإضافة إلى معرفة شاملة بتأثير التكنولوجيا المالية على الاقتصاد السعودي.

3. نمذجة البيانات:

سيتم استخدام نمذجة البيانات للتعبير عن وتوضيح التفاعلات بين العديد من العوامل في التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية. يتضمن هذا النهج تطوير نماذج تعكس ديناميكيات تبني التكنولوجيا المالية وسلوك العملاء والآثار

الاقتصادية. سيستخدم البحث مناهج مثل تحليل المسار ونمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) لإظهار عدد العناصر التي تتفاعل وتؤثر على بعضها البعض. ستساعد هذه النماذج في فهم الروابط السببية وتقييم العواقب المباشرة وغير المباشرة للتكنولوجيا المالية على النتائج الاقتصادية وتوفير رؤية أكثر شمولاً لنظام التكنولوجيا المالية. ستعمل نمذجة البيانات الفعالة على تحسين صرامة التحليل في الدراسة وتقديم نتائج قائمة على الأدلة.

4. التحليل الفعال:

سيركز التحليل الفعال في هذا البحث على الجمع بين نتائج تحليل البيانات الكمية ونمذجة البيانات من أجل استخلاص استنتاجات ذات صلة. وهذا يستلزم تحليل البيانات الإحصائية في ضوء الأفكار والأطر الحالية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية. من خلال الجمع بين مجموعات البيانات العديدة، سيكشف التحليل عن اتجاهات وارتباطات وروابط سببية محتملة جديدة بالملاحظة بين المتغيرات التي تم التحقيق فيها. علاوة على ذلك، سيعمل التحليل على تقييم الآثار المترتبة على النتائج على أصحاب المصلحة، بما في ذلك صناع السياسات وشركات التكنولوجيا المالية والمستهلكين. وتضمن هذه الاستراتيجية الشاملة أن تكون نتائج الدراسة ذات دلالة إحصائية وقابلة للتطبيق عملياً على النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية.

5. التحليل المتعدد المتغيرات:

سيتم استخدام التحليل المتعدد المتغيرات للتحقيق في التفاعلات المعقدة بين العوامل المختلفة المرتبطة بالتكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية. تمكن هذه التقنية من التحقيق المتزامن في مجموعة متنوعة من الجوانب، بما في ذلك التركيبة السكانية للعملاء، ووجهات نظر خدمات التكنولوجيا المالية، ومعدلات التبني. سيتم استخدام الانحدار المتعدد وتحليل العوامل للعثور على الأنماط والارتباطات الأساسية في البيانات. من خلال استخدام التحليل المتعدد المتغيرات، يمكن للدراسة الكشف عن كيفية تفاعل العوامل المختلفة وتأثيرها على بعضها البعض، مما يوفر فهماً أعمق للديناميكيات التي تلعب دوراً في مشهد التكنولوجيا المالية. تعزز هذه الطريقة قدرة الدراسة على إعلام أصحاب المصلحة بالتأثير المتعدد الأوجه للتكنولوجيا المالية على الاقتصاد السعودي.

أدوات الدراسة:

1. الاستبيانات:

سُتستخدم الاستبيانات كطريقة بحث رئيسية في هذا المشروع، بهدف جمع البيانات الكمية من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في منظومة التكنولوجيا المالية، بما في ذلك المستهلكين والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية. وسيتم تنظيم الاستبيان بأسئلة مغلقة وتقييمات مقياس ليكرت لفحص تجارب المشاركين ووجهات نظرهم وأفعالهم المتعلقة بخدمات التكنولوجيا المالية. ويتمثل هدف الدراسة في جمع عينة تمثيلية من خلال توزيع الاستبيانات عبر منصات الإنترنت والتواصل المباشر. وستساعد البيانات المجمعة في إجراء البحوث الإحصائية، وكشف الأنماط والارتباطات والتأثير الكلي للتكنولوجيا المالية على الاقتصاد السعودي.

2. المقابلات الشخصية:

سُتجرى المقابلات الشخصية كتقنية بحث تكميلية لاكتساب رؤى نوعية من اللاعبين المهمين في مجال التكنولوجيا المالية، مثل الرؤساء التنفيذيين لشركات التكنولوجيا المالية، والجهات التنظيمية، ومحترفي الخدمات المالية. وستتيح هذه المقابلات شبه المنظمة إجراء محادثات متعمقة حول المشاكل والإمكانيات والآفاق حول تبني التكنولوجيا المالية وتأثيرها على الاقتصاد السعودي. ستتم المقابلات من خلال سلسلة من الأسئلة المحددة مسبقًا، ولكنها ستسمح أيضًا باستكشاف أكثر عمقًا للموضوعات والقضايا النامية. ستكمل هذه البيانات النوعية النتائج الكمية، وتقدم نظرة أكثر عمقًا لمشهد التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية.

3. تحليل المستندات:

سيتم استخدام تحليل المستندات كطريقة بحث لمراجعة الأدبيات الحالية والأوراق والوثائق التنظيمية ومنشورات الصناعة المتعلقة بقطاع التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية. ستستلزم هذه الدراسة تحليل المصادر الأكاديمية والحكومية للحصول على معلومات السياق والخلفية حول نمو التكنولوجيا المالية والأطر التنظيمية والآثار الاقتصادية. من خلال تقييم هذه الأوراق بعناية، يأمل البحث في اكتشاف الاتجاهات والصعوبات وأفضل الممارسات في تنفيذ التكنولوجيا المالية

واعتمادها. ستعمل هذه البيانات الثانوية كأساس للدراسة، وتحسين المعرفة بكيفية ملائمة التكنولوجيا المالية للبيئة الاقتصادية الأكبر ودعم تحليل البيانات الرئيسية التي تم جمعها من خلال الاستطلاعات والمقابلات.

حدود الدراسة:

• الحدود البشرية:

في هذا البحث، تشير الحدود البشرية إلى شرائح ديموغرافية معينة سيتم استخدامها لجمع وتحليل البيانات حول تأثير التكنولوجيا المالية (fintech) على الاقتصاد السعودي. سيركز المسح على ثلاث مجموعات: العملاء الذين يستخدمون خدمات التكنولوجيا المالية، والعمال والمديرين التنفيذيين من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وممثلي المؤسسات المالية التقليدية. من خلال التركيز على البحث على أصحاب المصلحة هؤلاء، تأمل الدراسة في اكتساب رؤى تمثل مجموعة متنوعة من الخبرات ووجهات النظر حول تبني التكنولوجيا المالية وتداعياتها الاقتصادية. يضمن هذا التركيز أن تكون النتائج ذات صلة ومفيدة لفهم ديناميكيات قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية.

• الحدود الزمنية:

تحدد الحدود الزمنية الفترة الزمنية التي سيتم خلالها إجراء البحث وجمع البيانات. ستتناول هذه الدراسة التطورات التي شهدتها التكنولوجيا المالية وتداعياتها خلال السنوات الخمس الماضية، من عام 2019 إلى عام 2024. وتُعد هذه الفترة الزمنية جديرة بالملاحظة لأنها تمتد إلى التوسع السريع وقبول خدمات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية، وخاصة بما يتماشى مع استراتيجية رؤية المملكة 2030، والتي تؤكد على الابتكار التكنولوجي والتنويع الاقتصادي. ومن خلال التركيز على هذا الإطار الزمني المحدد، يأمل البحث في التقاط الاتجاهات والتغيرات والمشهد المتنامي للتكنولوجيا المالية في السوق السعودية، فضلاً عن تقديم رؤى حول تأثيرها الاقتصادي.

• الحدود المكانية:

تحدد الحدود المكانية النطاق الجغرافي للدراسة، والذي سيقصر على المملكة العربية السعودية. وفي هذا الإطار، ستنظر الدراسة في اتجاهات التكنولوجيا المالية في العديد من المواقع، بما في ذلك المراكز الحضرية الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام، حيث يكون تبني التكنولوجيا المالية هو الأعلى. وهذا التركيز الإقليمي أمر بالغ الأهمية لأنه يتيح إجراء تحليل شامل لكيفية تأثير العناصر المحلية مثل الظروف الاقتصادية والإعدادات التنظيمية والمواقف الثقافية على استخدام وتأثير خدمات التكنولوجيا المالية. من خلال التركيز على المملكة العربية السعودية، يهدف البحث إلى تقديم رؤى حول الوضع الاقتصادي والمالي المتميز للبلاد.

1. Abdrabalnabi, H. (2021). How the Growing Role of Fintech is Disrupting the Financial Industry's Norms and Consumer Value in Saudi Arabia & Bahrain. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/366952709_How_the_Growing_Role_of_Fintech_is_Disrupting_the_Financial_Industry's_Norms_and_Consumer_Value_in_Saudi_Arabia_Bahrain
2. Albarrak, M. (2021). FinTech: Ecosystem, Opportunities and Challenges in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/354958219_FinTech_Ecosystem_Opportunities_and_Challenges_in_Saudi_Arabia
3. Alfi, T. F. (2024). Future of FinTech in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.ghazzawilawfirm.com/insights/future-of-fintech-in-the-kingdom-of-saudi-arabia/>
4. Al-Matari, E. M. (2023). Fintech and financial sector performance in Saudi Arabia: An empirical study. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/370172860_Fintech_and_financial_sector_performance_in_Saudi_Arabia_An_empirical_study
5. Alshater, M. M. (2020). تطورات التقنية المالية وتأثيرها على التعليم المالي الإسلامي. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/344724869_ttwrat_altqnyt_almalyt_wtat_hyrha_ly_altlym_almaly_alaslamy
6. Amnas, M. B. (2024). FinTech and Financial Inclusion: Exploring the Mediating Role of Digital Financial Literacy and the Moderating Influence of Perceived Regulatory Support. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/17/3/108>
7. Bajunaied, K. (2023). Behavioral intention to adopt FinTech services: An extension of unified theory of acceptance and use of technology. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2199853123001129>
8. Bobryshev, Y. (2023). ANALYSIS OF THE IMPACT OF FINANCIAL TECHNOLOGIES ON THE STRATEGIC PRIORITIES OF THE NATIONAL ECONOMY. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/374188467_ANALYSIS_OF_THE_IMPACT_OF_FINANCIAL_TECHNOLOGIES_ON_THE_STRATEGIC_PRIORITIES_OF_THE_NATIONAL_ECONOMY

9. Eko, H. (2024). Green Marketing Practices and Marketing Performance of Financial Technology (FinTech) Companies in Nigeria. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/377929895_Green_Marketing_Practices_and_Marketing_Performance_of_Financial_Technology_FinTech_Companies_in_Nigeria
10. Halton, C. (2023). Diffusion of Innovations Theory: Definition and Examples. Retrieved from <https://www.investopedia.com/terms/d/diffusion-of-innovations-theory.asp>
11. Hassanein, D. (2024). Fintech: Saudi Arabia's Rising Frontier for Growth and Economic Sustainability. Retrieved from <https://www.setupinsaudi.com/en/news/success-stories/fintech-saudi-arabia-s-rising-frontier-for-growth-and-economic-sustainability>
12. Jain, B. (2024). Regulations and Fintech: A Comparative Study of the Developed and Developing Countries. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/17/8/324>
13. Kagan, J. (2024). Financial Technology (Fintech): Its Uses and Impact on Our Lives. Retrieved from <https://www.investopedia.com/terms/f/fintech.asp>
14. Kandpal, V. (2024). Financial Inclusion and Its Ripple Effects on Socio-Economic Development: A Comprehensive Review. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/17/3/105>
15. Khan, H. H. (2023). Fintech adoption, the regulatory environment and bank stability: An empirical investigation from GCC economies. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214845023001278>
16. Khard, F. (2024). The Role of the Fintech Industry in Saudi Arabia's Vision 2030. Retrieved from <https://repository.effatuniversity.edu.sa/handle/20.500.14131/1763>
17. Li, W. (2024). Research on the Impact of Technological Innovation on the Financial Services Industry. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/380550801_Research_on_the_Impact_of_Technological_Innovation_on_the_Financial_Services_Industry
18. Liberto, D. (2023). Endogenous Growth Theory: Definition, History, and Criticism. Retrieved from <https://www.investopedia.com/terms/e/endogenousgrowththeory.asp>
19. Mahalle, A. (2021). Regulatory Challenges and Mitigation for Account Services Offered by FinTech. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/351966102_Regulatory_Challenges_and_Mitigation_for_Account_Services_Offered_by_FinTech

20. Mijwil, M. M. (2024). A Comprehensive Review on Cybersecurity Issues and Their Mitigation Measures in FinTech. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/381302083_A_Comprehensive_Review_on_Cybersecurity_Issues_and_Their_Mitigation_Measures_in_FinTech
21. Nikkar, M. (2024). Realizing potential of fintech in Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://adlittle.com/en/insights/viewpoints/realizing-potential-fintech-kingdom-saudi-arabia>
22. Pembentukan, U. (2020). Urgensi Pembentukan Undang-Undang Fintech sebagai Upaya Legalisasi Penyelesaian Sengketa Transaksi Fintech di Indonesia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/354939640_Urgensi_Pembentukan_Undang-Undang_Fintech_sebagai_Upaya_Legalisasi_Penyelesaian_Sengketa_Transaksi_Fintech_di_Indonesia
23. Salampasis, D. (2017). FinTech: Harnessing Innovation for Financial Inclusion. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/318983636_FinTech_Harnessing_Innovation_for_Financial_Inclusion
24. Saputra, M. (2023). Consumer Behaviour and Acceptance in Fintech Adoption: A Systematic Literature Review. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/374601658_Consumer_Behaviour_and_Acceptance_in_Fintech_Adoption_A_Systematic_Literature_Review
25. Selamat, Z. (2021). Determinants of Fintech Products and Services Adoption in Kingdom of Saudi Arabia (KSA). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/357531463_Determinants_of_Fintech_Products_and_Services_Adoption_in_Kingdom_of_Saudi_Arabia_KSA
26. Singh, R. (2022). Adoption of digital financial transactions: A review of literature and future research agenda. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0040162522005121>
27. Suprpti, I. A. (2024). The Role of Fintech in Transforming Traditional Financial Services. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/377960925_The_Role_of_Fintech_in_Transforming_Traditional_Financial_Services

28. Tok, Y. W. (2022). Fintech: Financial Inclusion or Exclusion? Retrieved from <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/001/2022/080/article-A001-en.xml>
29. Yassine, M. (2024). Advances in Emerging Financial Technology and Digital Money. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/377985881_Advances_in_Emerging_Financial_Technology_and_Digital_Money
30. Zetsche, D. (2017). From FinTech to TechFin: The Regulatory Challenges of Data-Driven Finance. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/317999278_From_FinTech_to_TechFin_The_Regulatory_Challenges_of_Data-Driven_Finance
31. Zreik, M. (2024). Navigating the Global Fintech Regulatory Landscape: Balancing Innovation and Protection. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/384342545_Navigating_the_Global_Fintech_Regulatory_Landscape_Balancing_Innovation_and_Protection
32. أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على القوائم المالية للشركات السعودية: (2022). المسعودي, ع. ح. دراسة تطبيقية على شركة السعودي الألماني الصحية وشركة سابكو. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/365056299_athr_ttbyq_mayyr_altqaryr_almany_aldwlyt_ly_alqwaym_almany_llshrkat_alswdyt_drast_ttbyqyt_ly_shrkt_alswdy_almany_alshyt_wshrkt_sabtkwThe_impact_of_the_implementation_of_international_financial_rep

Midocean University

College



Specialization in

Research Title

The impact of financial technology on the Saudi market and the impact of financial technology companies
(fintech) on the Saudi economy. An applied study on financial technology companies

Student preparation/

Abdulaziz walid alduhaim

242001264

Supervisor/

Dr. Alfaisal Abdelhameed Mohammed

Dr. Fayez Ali Jrad

Year:

2024